

# اليوم العالمي للعمال المهاجرين الوافدين

المركز العمالي الأردني / مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

كانون الأول 2009

## تقديم

أحييت الحركة العمالية العالمية يوم الجمعة الماضي ١٨ كانون الأول باليوم العالمي للعمال المهاجرين (الوافدين). وفي هذا المجال، تشير مختلف المعطيات أنه على الرغم من التقدم الذي سجله الأردن في مجال تحسين ظروف العمالة المهاجرة (الوافدة) سواء على المستوى التشريعي أم على أرض الواقع، إلا أن هنالك فئات عديدة من العمال المهاجرين (الوافدين) مازالت تعمل بظروف صعبة، إذ أن الكثير منهم يعملون بأجور متدنية تقل عن الحد الأدنى للأجور البالغ (١٥٠) ديناراً شهرياً، ويعملون لساعات طويلة تزيد عن (٨) ساعات يومياً، كذلك مازالت غالبية العاملات في المنازل يتعرضن للعديد من الانتهاكات من حيث انخفاض أجورهن عن الحد الأدنى للأجور وحرمانهن من الاجازات القانونية ومنعهن من التواصل مع أسرهن أو الاختلاط مع أفراد أسرهن اللواتي يعملن في الأردن، وكذلك حرمانهن من الرعاية الطبية، ناهيك عن الاعتداءات اللفظية والجسدية والجنسية التي يتعرضن لها من قبل بعض أرباب العمل أو بعض مكاتب الاستخدام. هذا إلى جانب العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها جزء غير قليل من العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) وما زالت الحكومة الأردنية حتى غير مصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مع أن غالبية مضامين هذه الاتفاقية متوفرة في تشريعات العمل الأردنية. إذ لا تميز هذه التشريعات في بنودها بين العمالة الوطنية والعمالة المهاجرة (الوافدة) في

نصوصها باستثناء حق الانتساب للثقافات العمالية. ويتعامل قانون العمل الأردني مع العامل المهاجر (الوافد) كما يتعامل مع العامل الأردني، أي كانت طبيعة عمله، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي.

والمتتبع لشؤون العمالة المهاجرة (الوافدة) في الأردن يلحظ تزايداً مضطرباً في أعدادها خلال السنوات الأخيرة، إذ يبلغ عدد العمال المهاجرين (الوافدين) المسجلين رسمياً ويحملون تصاريح عمل من وزارة العمل حتى منتصف شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٩ الجاري ٣٢٢ ألف عامل، بزيادة قدرها ٦,٣% عن عام ٢٠٠٨ إذ كان يبلغ عددهم (٣٠٣) ألف عامل. إلا أن الأرقام التي تعلنها وزارة العمل حول العمالة المهاجرة (الوافدة) لا تعكس الواقع الحقيقي لهم في الأردن، إذ تشير بعض المصادر الرسمية وغير الرسمية إلى وجود عشرات الآلاف من العمالة المهاجرة (الوافدة) غير مسجلين لدى وزارة العمل ولا يحملون تصاريح عمل رسمية، وتتراوح تقديرات العمالة المهاجرة (الوافدة) غير المسجلة في وزارة العمل ما بين ١٠٠ ألف و١٥٠ ألف عامل، يعمل غالبيتهم في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية أو يعانون من البطالة المؤقتة ويبحثون عن فرص عمل.

وتشكل العمالة المصرية بحسب إحصائيات وزارة العمل أكبر نسبة من العمالة المهاجرة (الوافدة) في سوق العمل الأردني، إذ تبلغ ما نسبته ٦٨ بالمائة من إجمالي العمالة المهاجرة (الوافدة) في المملكة لعام ٢٠٠٨، في حين شكلت الدول العربية الأخرى ما نسبته ٢,٢ بالمائة،

وما تبقى موزع على العديد من الدول الأجنبية، كان أبرزها أندونيسيا بنسبة ٨,٢ بالمائة، يليها سيريلانكا بنسبة ٦,٨ بالمائة ثم الفلبين بنسبة ٤,٢ بالمائة من إجمالي العمالة الوافدة.

تركزت العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني في بعض القطاعات الاقتصادية، إذ جاء ترتيبها على النحو التالي: خدمات اجتماعية وشخصية (٢٤,٨) بالمائة والزراعة والصيد (٢٤) بالمائة والصناعة التحويلية (٢٣) بالمائة والتجارة والمطاعم والفنادق (١٣) بالمائة ثم البناء والتشييد (١٢) بالمائة. وبخصوص العاملين في المنازل فقد بلغ عددهم ما يقارب (٥٠) الف عامل، منهم (٤٨) الف من النساء والباقي من الرجال.

وتقوم العمالة المهاجرة (الوافدة) العاملة في الأردن بتحويل ما يقارب ما يقارب (٣٠٠) مليون دينار إلى بلدانها سنوياً، إذ بلغت تحويلاتهم عام ٢٠٠٧ (٢٩٩) مليون دينار، فيما بلغت قيمة تحويلاتهم عام ٢٠٠٨ (٢٩٥) مليون دينار، وبلغت حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي (١٤٧) مليون دينار.

وفيما يخص العمالة الأردنية المهاجرة تشير التقديرات الرسمية أن عدد العاملين الأردنيين في الخارج يقارب (٦٠٠) ألف معظمهم يعمل في دول الخليج العربي. وغالبيتهم عمالة ماهرة يعملون في المهن

الطبية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات والوظائف الإستشارية. وفيما يتعلق بتحويلاتهم النقدية فإنها تلعب دوراً أساسياً في رفد ميزان المدفوعات الأردني، الذي يعاني من مشكلات كبيرة بالرغم من تراجعها خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام بنسبة (٤,٨) بالمائة عن ما كنت عليه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي ٢٠٠٨. إذ بلغت تحويلات العاملين في عام (٢٠٠٨) (٢٤٧٨) مليون دينار، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت (٢١٢٣) مليون دينار.

وفي ضوء ما تم استعراضه، فإنه بات من الضروري الاستمرار في الجهود التي بدأتها الحكومة في تحسين بيئة العمل لجميع العاملين في الأردن بمن فيهم العمالة المهاجرة (الوافدة)، وتفعيل دور مفتشي العمل من حيث زيادة أعدادهم وتطوير مهاراتهم، وكذلك تطوير تشريعات العمل بما يتلائم مع معايير العمل الدولية والاسراع في التصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالإضافة الى التصديق على الاتفاقية رقم (٨٧) المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم. إذ أن من شأن ذلك تحسين الظروف القانونية والاقتصادية والاجتماعية لجميع العاملين في الأردن بغض النظر عن جنسياتهم، وكذلك تحسين صورة

www.phenixcenter.net

info@phenixcenter.net

هاتف: 00962 6 5164490 ، 00962 6 5164491

فاكس: 00962 6 5164492



لدراسات الاقتصادية والمعلوماتية  
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES